



INTERNATIONAL FEDERATION FOR ARBITRATION



P-29 Governance and Board Oversight Policy

سياسة الحوكمة والإشراف المؤسسي

International Federation of Arbitration (IFA)

1. التعريف

سياسة الحوكمة والإشراف المؤسسي هي الإطار الذي ينظم آليات القيادة والإشراف داخل الاتحاد، ويحدد أدوار ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، بما يضمن تحقيق النزاهة والشفافية والفعالية في إدارة الاتحاد

2. الهدف

تهدف هذه السياسة إلى تعزيز الحوكمة الرشيدة، وضمان وضوح الصلاحيات والمسؤوليات، وتحقيق الرقابة الفعالة، ودعم اتخاذ القرار الاستراتيجي، وتعزيز ثقة الشركاء

3. نطاق التطبيق

تُطبق هذه السياسة على مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، واللجان، وكافة الجهات القيادية داخل الاتحاد

4. المبادئ الأساسية للحوكمة

تعتمد هذه السياسة على الشفافية، والمساءلة، والاستقلالية، والعدالة، والكفاءة، والنزاهة

5. هيكل الحوكمة

يتكون هيكل الحوكمة من مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، واللجان المتخصصة، مع تحديد واضح للأدوار

6. مجلس الإدارة

يتولى مجلس الإدارة الإشراف العام، واعتماد السياسات، وتوجيه الاستراتيجية، ومراقبة الأداء

7. صلاحيات مجلس الإدارة

تشمل اعتماد الخطط، ومراجعة الأداء، واتخاذ القرارات الاستراتيجية، والإشراف على الإدارة التنفيذية

8. الإدارة التنفيذية

تتولى الإدارة التنفيذية تنفيذ السياسات والخطط، وإدارة العمليات اليومية

9. اللجان المتخصصة

يتم تشكيل لجان لدعم الحوكمة مثل لجنة التدقيق، ولجنة المخاطر، ولجنة الترشيحات

10. الفصل بين الصلاحيات

يتم الفصل بين السلطات الإشرافية والتنفيذية لضمان عدم تضارب المصالح

11. تضارب المصالح

يجب الإفصاح عن أي تضارب مصالح واتخاذ الإجراءات المناسبة لمنعه

12. اتخاذ القرار

يتم اتخاذ القرارات وفق آليات واضحة تعتمد على البيانات والتحليل



INTERNATIONAL FEDERATION FOR ARBITRATION



13. المساءلة المؤسسية

يتم محاسبة الجهات المعنية على أداؤها والتزامها بالسياسات

14. الشفافية والإفصاح

يتم تعزيز الشفافية من خلال الإفصاح عن المعلومات المهمة

15. الامتثال للمعايير الدولية

يلتزم الاتحاد بأفضل ممارسات الحوكمة العالمية

16. المخالفات

تشمل المخالفات إساءة استخدام السلطة، أو تضارب المصالح، أو الإخلال بالحوكمة

17. الجزاءات

تشمل الجزاءات المساءلة، أو العزل من المنصب، أو اتخاذ إجراءات قانونية

18. المراجعة والتحديث

تتم مراجعة هذه السياسة بشكل دوري لضمان تطويرها

19. الملاحق

تشمل الملاحق الهيكل التنظيمي، ودليل الحوكمة، ونماذج الإفصاح